

أكتوبر 2018

ردم: 23180-9118

الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات في فلسطين: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

صيغة إختبار سبل المعيشة البديلة المستخدمة في البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج حماية ورعاية وتأهيل الفئات المهمشة والضعيفة تحويلات عينية وخدمات مهنية للأشخاص ذوي الإعاقة، والأيتام، وضحايا العنف من النساء، والمسنين. وفي 2014، قدمت المساعدة إلى 5,760 طفلاً دون سن الثامنة عشرة. وتقدم وزارة التربية والتعليم الإعفاء من الرسوم التعليمية لأطفال المسجونين، والأشخاص الذين يعيشون خارج الجدار الفاصل، وأبناء الأسر المحرومة، والمستفيدين من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية. ويتولى برنامج التمكين الإقتصادي للأسر المحرومة، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم التمويل المتناهي الصغر والمنح الأولية وتنمية القدرات للأسر المتضررة من المرض والعجز والفقر والبطالة. وقد دعم هذا البرنامج 215,000 شخصاً، 60% منهم أطفالاً.

وأحد المصادر المهمة غير الحكومية لتمويل المساعدات الاجتماعية هي لجان الزكاة. وتمنح لجان الزكاة، التي تعمل تحت إشراف صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2 تحويلات عينية ونقدية لتغطية تكاليف التعليم والرعاية الصحية للأيتام أو الأطفال الذين فقدوا آباءهم. وقد إستفاد من هذه التحويلات نحو 20,505 يتيماً سنوياً في الضفة الغربية بين عامي 2007 و 2011. كما تقدم لجان الزكاة مساعدات مالية للأسر الفقيرة والمستضعفة، وتحويلات نقدية طارئة مقطوعة نقداً وعينياً، مثل الطعام والملابس ولوازم المدارس.

إن برامج الحماية الاجتماعية لا غنى عنها لغالبية السكان الفلسطينيين لتلبية إحتياجاتهم الأساسية. وتسعى بإستمرار وزارة التنمية الاجتماعية إلى دمج أدوات الإستهداف في البرامج الحالية. ومع ذلك، ونظراً للعدد الكبير من الأطفال الذين يعانون من العنف على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، يظل من الضروري ضمان وجود تنسيق أقوى بين المساعدات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية الأخرى المُقدّمة للأطفال المعرضين لخطر العنف والإيذاء والإستغلال.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

2. تدرج الزكاة في غزة والقدس الشرقية تحت نظام مختلف. والمعلومات المقدمة هنا تشير إلى الضفة الغربية فقط.

تقع دولة فلسطين في منطقة الشرق الأدنى وأراضيها مجزأة، مقسمة إلى قسمين رئيسيين: قطاع غزة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والضفة الغربية على الحدود مع الأردن. ويبلغ عدد سكان دولة فلسطين 4.5 مليون نسمة، منهم 2.2 مليون (49 في المائة) دون سن 18 سنة، و 700,000 (15 في المائة) دون سن 5 سنوات. ولدى دولة فلسطين أعلى معدلات الخصوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 4.11 ولادة لكل امرأة. وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.684 في عام 2015، مقارنة بمتوسط 0.704 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2011، أوضح تقرير أن 25.8 في المائة من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، وهو دخل قدره 2,293 شيكل إسرائيلي (637 دولاراً أمريكياً) شهرياً للأسرة المتوسطة. والوضع في غزة مثير للقلق بشكل خاص، حيث يبلغ معدل الفقر 39 في المائة، مقارنة بنسبة 16 في المائة في الضفة الغربية في عام 2015.

ويتأثر الأطفال بشكل غير متناسب بالفقر؛ فنحو 40 في المائة من الأطفال في غزة كانوا يعيشون تحت خط الفقر الوطني في عام 2010، وغالباً ما يكون وصولهم محدود إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وقد يخضعون لعمالة الأطفال وسوء المعاملة. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ويونيسف، يعاني 66 في المائة من الأطفال دون سن 3 سنوات من الحرمان من التغذية السليمة، و 63 في المائة من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 يفتقرون إلى الحصول على التعليم.

وتساهم البيئة المفعمة بالصراع التي تحيط دولة فلسطين في تدهور ظروف المعيشة، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وقد أثرت القيود على الحركة والتجارة تأثيراً كبيراً على الإقتصاد وسوق العمل الفلسطيني، إذ بلغت نسبة البطالة بين الشباب 58% في غزة عام 2017. كما أثرت هذه القيود بشكل سلبي على الوصول إلى السلع الإستهلاكية، ولا يزال إنعدام الأمن الغذائي قضية حيوية، حيث تعاني 27 في المائة من جميع الأسر الفلسطينية و 47 في المائة من الأسر التي تعيش في غزة من إنعدام الأمن الغذائي.

تعد المساعدات الاجتماعية حاسمة بالنسبة لمعيشة معظم السكان الضعفاء. وأظهرت نتائج مسح الظروف الاجتماعية-الإقتصادية والأمن الغذائي لعام 2014 أن 40% من جميع الأسر الفلسطينية تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات الاجتماعية، مع وجود إختلاف كبير بين غزة (84.2 في المائة) والضفة الغربية (16.5 في المائة). وتُدار الحماية الاجتماعية من قبل فلسطين من قبل مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وبالنسبة للمؤسسات الحكومية، تعد وزارة التنمية الاجتماعية هي المنفذ الرئيسي. وقد أطلقت الوزارة مؤخراً إستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017 - 2022)، التي تهدف إلى التخفيف من الفقر المادي وإنعدام الأمن الغذائي والأبعاد غير النقدية للفقر بالتوافق مع جدول أعمال السياسات الوطنية (2017-2022).

أكبر مبادرة للحماية الاجتماعية هي البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، وتديرها وزارة التنمية الاجتماعية، ويتم إختيار المستفيدين بناءً على صيغة إختيار سبل المعيشة البديلة. وتتلقى ما يقرب من 115000 أسرة فقيرة مدفوعات رُبع سنوية، ويبلغ تكلفة البرنامج 110 مليون دولار سنوياً. كما يحق للمستفيدين الحصول على إستحقاقات من مخططات أخرى، مثل التأمين الصحي، والإعفاء من الرسوم المدرسية، والمنح النقدية للإحتياجات الطارئة. وقد وصل البرنامج إلى ما يقدر بنحو 287,794 طفل في عام 2013.

وتدير وزارة التنمية الاجتماعية بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي برنامج المساعدة الغذائية الذي يوفر تحويلات عينية وقسائم إلكترونية تصل إلى 503,221 أسرة تعاني من إنعدام الأمن الغذائي في عام 2016. ولتحديد المستفيدين، تُطَبَّق